

الفصل الثالث : السياسة المالية والنقدية

تمهيد :

أعطت النظريات الاقتصادية أهمية كبيرة للسياسات الاقتصادية الممكن اتباعها للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار المنشود, وتعتبر السياسة النقدية ذات أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية لأي بلد خاصة في محاربة التضخم والمحافظة على استقرار أسعار الصرف, إلا أن هذه الأهمية تختلف عند الاقتصاديين بحسب مبادئهم وتوجهاتهم, فمنهم من يرى أن السياسة النقدية ذات فعالية كبيرة في تحقيق الأهداف المرجوة وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي كالكينزيين, ومنهم من يرى أنها ليست فعالة ويشككون في قدرتها الاستقرارية, وهذا نجده عند الكينزيين والذين يقرون بفعالية السياسة المالية في التأثير على الطلب الكلي.

غير أنه لكل من السياستين المالية والنقدية أثر فعال على الطلب الكلي في الاقتصاد القومي حيث لكل منها أدواتها الخاصة ومجال تأثيرها, فالإشكال المطروح : أي من السياستين المالية أو النقدية يمكن اعتمادها في تقديم العلاج للاقتصاد القومي ؟

ولقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث, حيث نتناول في أولها السياسة المالية وفعاليتها, ثم نتطرق في المبحث الثاني إلى المقارنة من حيث الفعالية بين السياسيتين المالية والنقدية, ثم التنسيق بين هاتين السياستين في المبحث الثالث متعرفين بذلك على العلاقة الموجودة بينهما , أما في الأخير نتعرض إلى وضعية السياسة النقدية في الدول النامية.

المبحث الأول : السياسة المالية وفعاليتها

بعد أن تعرفنا إلى السياسة النقدية من حيث أهدافها ووسائلها وفعاليتها في التأثير على النشاط الاقتصادي, سنحاول التعرف إلى السياسة المالية ومدى قدرتها على التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي لمواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية وذلك باستخدامها لوسائلها الخاصة.

المطلب الأول : تعريف السياسة المالية وأدواتها

1/تعريف السياسة المالية :

يقصد بالسياسة المالية ما تنتهجه الدولة لتخطيط نفقاتها وإيراداتها بهدف الوصول إلى استقرار اقتصادي واجتماعي, إذ تهتم السياسة المالية بالنشاط المالي للاقتصاد العام, فالسياسة المالية هي " دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام بكافة مرافقه ولذلك فهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وتكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق, ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة كالنهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وتقليص التفاوت بين الدخل المنخفضة والدخل العالية " (1).

ومما سبق يتبين لنا أن أهداف السياسة المالية متعددة ويمكن أن تلعب الموازنة العامة والتي تمثل النفقات والإيرادات الحكومية المتوقعة خلال فترة زمنية قادمة (عادة سنة مالية) دوراً مهماً في الوصول لهذه الأهداف طالما أن الموازنة العامة هي المرآة العاكسة لسياسة المالية للدولة, ومن أهم أهداف السياسة المالية نذكر ما يلي (2) :

- توفير قدر معقول من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروات؛
- تحقيق التنمية لاقتصاديات الدول النامية واستمرارية النمو لاقتصاديات الدول المتقدمة؛

(1) أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي. مكتبة دار الثقافة للنشر، ط2، الاردن، 2000، ص.83.

(2) حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية. مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص.ص.21. 22.

وهيثم الزعبي، حسن أبو زيت، مرجع سابق، ص.ص.198. 199.

- العمل على التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية والمالية التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي؛
- تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه لدى الأفراد وسد الثغرات الانكماشية والتضخمية التي تطرأ على المستوى الدخل وحجم الاستثمار الخاص؛
- تساهم السياسة المالية بتأثيرها في الدورة الاقتصادية عن طريق تكييف نفقاتها وفق الوضع الاقتصادي القائم.

ولا يخفى بطبيعة الحال احتمال التفاوت في درجة التفضيل لتلك الخطوط العريضة بين دولة وأخرى، وضرورة الاختلاف في توقيت الأهداف للأوليات بين الدول أو نفس الدولة باختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مدار الزمن، كما لا يجب أن يخفى على أحد أن تشابه الخطوط العريضة لأهداف المجتمعات النامية والمتقدمة قد لا يعني إمكانية استخدام نفس السياسة المالية لتحقيق الأهداف المرجوة في كلا النوعين من المجتمعات، فهناك الاختلاف في الأيدلوجيات ونظم الحكم والنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والعادات والحضارة وهناك الاختلافات في مستويات التقدم الاقتصادي بكافة أبعاده⁽¹⁾.

2/ أدوات السياسة المالية :

تستخدم السياسة المالية ثلاثة أدوات رئيسية تتمثل في النفقات العامة والإيرادات العامة، والأرصدة الميزانية.

أ/ النفقات العامة :

يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه: " مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة⁽²⁾ ، فالنفقات العامة عبارة عن المبالغ النقدية التي تنفق من طرف الأشخاص العامة بغرض تحقيق منفعة عامة.

(1) حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص.21.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص.54.

● **تقسيمات النفقات العامة :** تنقسم النفقات العامة حسب عدة معايير, حيث أن كل تقسيم يستند إلى معيار معين.

- وفقاً لمعيار استخدام القوة الشرائية تنقسم, النفقات العامة إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية, فالنفقات الحقيقية هي النفقات التي تستعمل مباشرة من طرف الدولة وهيئاتها في شراء السلع والخدمات, فهي تتم مقابل خدمة, مثل الخدمات الصحية, أما النفقات التحويلية فهي التي تستعمل مباشرة من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة من خلال التحويلات التي تقدمها لهم الدولة ومثال ذلك : النفقات التحويلية الاجتماعية (تأمينات البطالة, الشيخوخة ..), النفقات التحويلية الاقتصادية (إعانات الاستغلال, إعانات التجارة الخارجية ...).

- ومن حيث إمكان تغطيتها بموارد عادية أو بموارد غير عادية (القروض العامة, الإصدار الجديد) تنقسم النفقات العامة إلى نفقات عادية وإلى نفقات غير عادية.

- ووفقاً لمعيار طبيعة العملية الاقتصادية التي يتم بشأنها الإنفاق العام, والذي يقصد به تقسيم الإنفاق العام تبعاً للوظائف التي تؤديها الدولة والغرض منه هو إظهار مقدار نشاط الحكومة في أوجه إنفاقها المختلفة, تنقسم النفقات إلى نفقات الوظيفة الإدارية للدولة (الخاصة بتسيير المرافق العامة), ونفقات الوظيفة الاجتماعية (تتعلق بالأغراض الاجتماعية من أجل تحقيق التضامن الاجتماعي), ونفقات الوظيفة الاقتصادية (الخاصة بالنفقات الاستثمارية).

● **الآثار الاقتصادية للنفقات العامة :** يمكن أن نلمس آثار النفقات العامة في المجالات الاقتصادية التالية (1) :

- تأثير الإنفاق العام على الاستهلاك : يمكن للنفقات العامة أن تزيد الاستهلاك من السلع والخدمات التي تدعمها الحكومة كما يمكن أن تزيد استهلاك المجتمع من جراء إعانات البطالة والمعاشات أو من خلال الإنفاق على إنشاء مشاريع تستوعب عمالاً يتقاضون أجوراً يذهب جزء كبير منها إلى زيادة الاستهلاك.

(1) مصطفى سلمان وآخرون، مرجع سابق. ص. 271.

- تأثير الإنفاق العام على الإنتاج من خلال الجوانب التالية : زيادة الإنفاق على الخدمات العامة كالصحة والتعليم تؤدي إلى زيادة كفاءة الفرد الإنتاجية, كما أن تقديم المعونة والدعم للمنتجين يؤدي إلى زيادة الإنتاج, وأيضاً زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية تؤدي إلى تشجيع الاستثمار كتوفير الاتصالات والمواصلات وغيرها وبالتالي زيادة الإنتاج.
- التأثير على توزيع الدخل : حيث أن النفقات العامة على خدمات ومشاريع تستفيد منها طبقات ذوي الدخل المتدنية تعمل على تحقيق أهداف العدالة في توزيع الدخل، حيث تمول هذه النفقات من ضرائب ذوي الدخل المرتفعة ويستفيد منها ذوي الدخل المتدنية.
- التأثير في مجال مكافحة البطالة : حيث أن زيادة النفقات العامة في مجال مشاريع جديدة يؤدي إلى استحداث وظائف واستيعاب لبعض العاطلين عن العمل.

ب/الإيرادات العامة :

تمثل الإيرادات العامة مجموعة الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك سواءاً قروض داخلية أو خارجية, أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية, وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية (1).

وتجد الإيرادات العامة مصدرها كقاعدة في الدخل الوطني الذي يمثل القوة الشرائية الموجودة في المجتمع في فترة معينة، ويأخذ الصور التالية :

- تحصل الدولة على جزء من هذا الدخل في صورة رسوم مقابل خدمات تؤديها للأفراد.
- وتحصل على جزء آخر من هذا الدخل بمالها من سلطة إجبار الأفراد على التنازل عن جزء من دخولهم في صورة ضرائب.
- كما تحصل على جزء آخر من هذا الدخل عن طريق التوجه إلى الأفراد طالبة التنازل عن جزء من مدخراتهم تنازلاً مؤقتاً لمدة معينة في مقابل دفعها لهم فائدة أي عن طريق القرض العام.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص63.

- كما تحصل على جزء آخر من هذا الدخل نتيجة لتملكها جزءاً من وسائل الإنتاج المتاحة للمجتمع وقيامها بالنشاط الإنتاجي ويأخذ هذا الجزء صورة الدخل عن أملاك الدولة. وإذا لم تكف الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة في الصور السابقة والتي تجد مصدرها الأساسي في الدخل الوطني فقد تلجأ الدولة إلى خلق قوة شرائية عن طريق الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي)، أو الحصول على قوة شرائية تنقل إليها من الخارج عن طريق الاقتراض من الخارج.

● **تقسيمات الإيرادات :** مما سبق يمكن تقسيم الإيرادات العامة إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية.

وتتمثل الإيرادات العادية فيما يلي :

- الضرائب؛

- الرسوم؛

- إيرادات أملاك الدولة.

أما الإيرادات غير العادية فتتمثل في :

- القروض العامة؛

- الإصدار النقدي الجديد.

● **الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة :** وتتمثل في :

- الأثر على الاستهلاك والإنتاج : حيث أن فرض ضريبة على الدخل يقلل من القدرة على

الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى نقص الدخل القومي ومن ثم إلى نقص إيرادات الدولة، كما

تسمح فرض الضرائب للحكومة بتوجيه الاستهلاك والإنتاج بما يتفق مع احتياجات وظروف

الاقتصاد القومي.

- الأثر على الادخار والاستثمار : حيث أن الزيادة التصاعدية للضرائب تقلل من القدرة على

الادخار وبالتالي يقل الاستثمار.

- الأثر على توزيع الدخل : حيث يؤدي فرض ضرائب مباشرة تصاعديّة إلى تقليل التهرب

الضريبي وتوجيه الضريبة إلى الخدمات العامة للفقراء، فالنتيجة هي إعادة توزيع الدخل بطريقة

أقرب إلى العدالة.

- الأثر على الإقبال على العمل : حيث يؤدي فرض ضرائب على الدخل المحدودة إلى زيادة الإقبال على العمل والبحث عن عمل إضافي.

ج/الأرصدة الميزانية :

يمثل العجز أو الفائض الفرق بين إجمالي الإيرادات و إجمالي النفقات, فالعجز يدل على وجود سياسة ميزانية توسعية من خلال زيادة النفقات التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي, أما الفائض فيدل على وجود سياسة ميزانية انكماشية فزيادة الضرائب تؤدي إلى نقص القوة الشرائية لدى الأفراد وبالتالي نقص طلبهم ومن ثم نقص الطلب الكلي.

ويعتبر العجز في الميزانية إحدى سمات البلدان النامية ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها :

- التوسع العام لدور الدولة والذي تبعته متطلبات واحتياجات جديدة للمواطنين بشأن ضمان مستوى المعيشة و إعادة توزيع المداخل وخلق مناصب الشغل ومساعدة المؤسسات أو القيام بالخدمات المجانية أو بيعها بأسعار أقل من تكاليفها؛

- ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع البطالة التي نتج عنها ضعف في المداخل الضريبية ومن جهة أخرى النفقات العمومية استمرت في الارتفاع بصفة كبيرة (نفقات الإدارة العامة, النفقات العسكرية, نفقات التربية والصحة ...)؛

- إن ارتفاع الاقتطاعات على المؤسسات (ضرائب واشتراكات اجتماعية) قد تؤدي إلى تعطيل المنافسة لبعض المنتجات على المستوى العالمي, حيث أنه بالنسبة للاقتصاد المفتوح على الخارج فإنه كل ارتفاع للضرائب أو اشتراكات الضمان الاجتماعي على المؤسسات يؤثر بصفة طبيعية على القدرة التنافسية إما بصفة مباشرة إذا انعكس على الأسعار البيع، أو بصفة غير مباشرة من خلال أنها تؤدي إلى ضعف قدرة التمويل الذاتي ومن ثم القدرة على الاستثمار تكون ضعيفة؛

- ارتفاع أو تضخيم الضرائب أو الاشتراكات الاجتماعية على المؤسسات قد تؤدي كذلك إلى تشجيع التهرب الضريبي, وكذلك تؤدي إلى تحويل عمليات الإنتاج لبعض المؤسسات باتجاه بلدان التي تكون بها التشريعات الضريبية والاجتماعية مساعدة وسهلة؛

- ارتفاع الاقتطاعات على العائلات يؤثر على القدرة الشرائية ومن ثم على ادخارهم.

وكل هذه الأسباب تجعل من النفقات العامة مستمرة في الزيادة وتصبح من زيادة الضغط

الضريبي وبالتالي يزداد العجز في الميزانية والذي يمكن تمويله من خلال عدة مصادر (1) :

- التمويل عن طريق البنك المركزي : وذلك عن طريق بيع سندات حكومية للبنك المركزي أو الحصول على تسبيقات منه.
- التمويل عن طريق البنوك التجارية : ويتم هذا من خلال شراء سندات الدين العمومي المصدرة من قبل الخزينة العمومية من طرف البنوك التجارية.
- التمويل بواسطة القطاع الخاص غير المصرفي : ويتم هذا من خلال شراء سندات الدين العمومي من طرف القطاع الخاص.

المطلب الثاني : فعالية السياسة المالية

يظهر تأثير السياسة المالية على الطلب الكلي في تغير مستوى الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب, ولذلك فإن آثارها الانكماشية أو التوسعية تنصب على سوق السلع والخدمات وبالتالي تتوقف فعاليتها على انتقال منحنى IS.

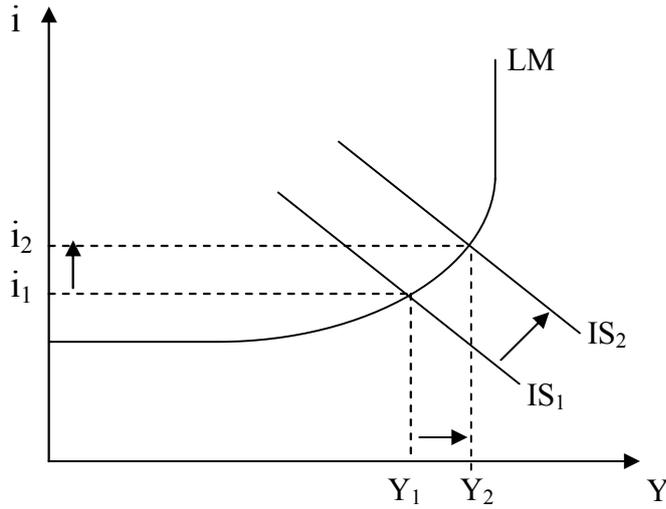
1/ أثر السياسة المالية على انتقال منحنى IS:

إن تطبيق سياسة ميزانية في شكل تغيرات في النفقات الحكومية أو تعديلات جبائية, يستلزم ذلك انتقال منحنى IS تبعاً لنوع السياسة المتبعة.

فعند اتباع سياسة ميزانية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب فهذا يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين من IS_1 إلى IS_2 وبالتالي زيادة الدخل من Y_1 إلى Y_2 والذي ينجم عنه زيادة الطلب على النقود لغرض المبادلات وهذا ما يؤدي إلى وجود فائض طلب في السوق النقدية وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة من i_1 إلى i_2 والذي ينتج عنه انخفاض الاستثمار, والشكل التالي يوضح ذلك :

(1) ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص454.

الشكل رقم (23) : انتقال منحنى IS إلى اليمين.

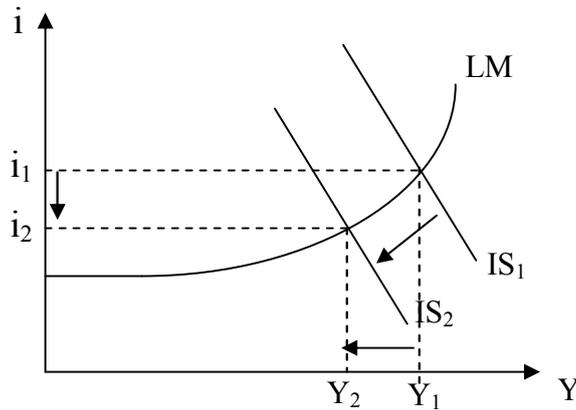


المصدر:- عامر لطفي، مرجع سابق، ص.68.

-Michel Dévoluy, Op.cit, p.73.

أما في حالة اتباع سياسة ميزانية انكماشية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة حجم الضرائب فإن منحنى IS ينتقل إلى اليسار من IS_1 إلى IS_2 وبالتالي انخفاض مستوى الدخل من Y_1 إلى Y_2 والذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود لغرض المبادلات، وهذا ما يؤدي إلى عجز الطلب في السوق النقدية، مما ينتج عنه انخفاض في أسعار الفائدة من i_1 إلى i_2 وبالتالي ارتفاع الاستثمار، (شكل رقم (24)).

الشكل رقم (24) : انتقال منحنى IS إلى اليسار

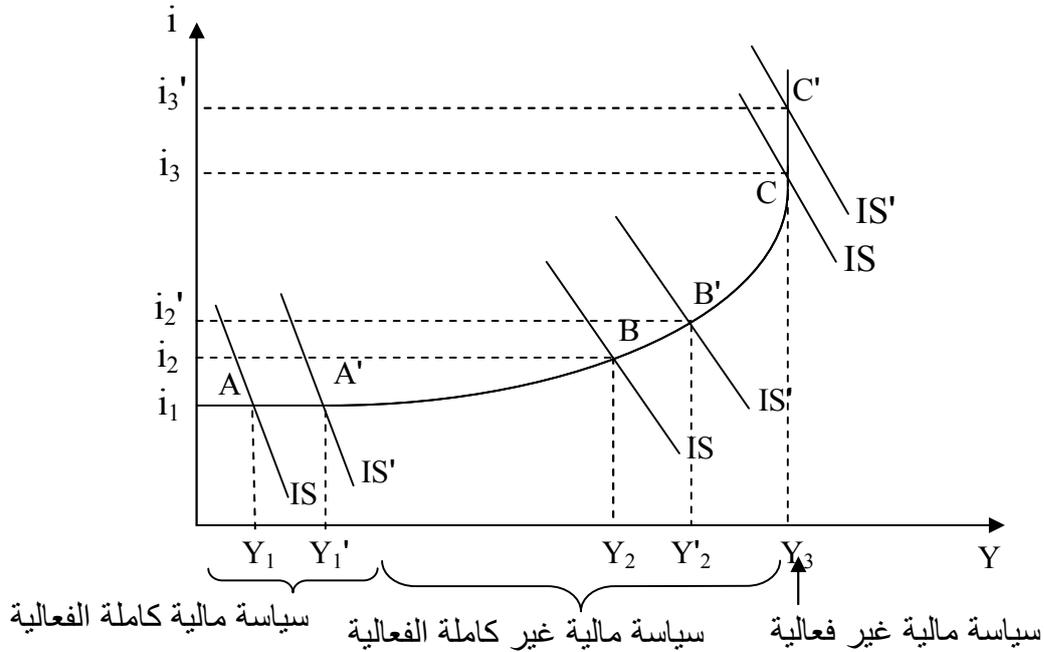


المصدر : من استنتاج الطالبة بناءً على الشكل (23).

2/ فعالية السياسة المالية وفقاً لنموذج " IS - LM " :

نفترض وجود فجوة انكماشية وقامت الحكومة بمواجهتها باتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق العام بمقدار (ΔG) . في هذه الحالة سوف ينتقل منحنى IS إلى ناحية اليمين ويتقاطع مع منحنى LM في نقطة توازن جديدة كما موضح في الشكل رقم (25).

الشكل رقم (25) : فعالية السياسة المالية وفقاً لنموذج " IS - LM "



المصدر : عبد النعيم مبارك، نعمة الله نجيب، محمود يونس، مرجع سابق، ص. 362.

- فإذا كان التوازن يتم في منطقة مصيدة السيولة فإن انتقال منحنى IS ناحية اليمين ليصبح IS' سوف يؤدي إلى زيادة الدخل بالمقدار $(Y_1' - Y_1)$ ، ويظل سعر الفائدة ثابتاً (i_1) ، حيث ثبات هذا الأخير يعني أن حجم الاستثمار لن يتأثر ومن ثم زيادة الدخل بمقدار المضاعف⁽¹⁾ مضروب في ΔG ، وهذا يعني أن السياسة المالية تكون في هذه المنطقة كاملة الفعالية.

- أما إذا كان التوازن يتحقق في المنطقة الوسطى فإن انتقال منحنى IS سيؤدي إلى تغير نقطة التوازن من B إلى B' وزيادة الدخل بالمقدار $(Y_2' - Y_2)$ ولكن هذه الزيادة تكون أقل

(1) المضاعف الحكومي أو ما يطلق عليه مضاعف الإنفاق (K_G) حيث: $K_G = 1/1-b$ الميل الحدي للاستهلاك

من الزيادة في حجم الدخل في المنطقة الكينزية، وهذا راجع إلى ارتفاع سعر الفائدة من i_2 إلى i_2' الذي يؤدي إلى تخفيض الاستثمار وبالتالي التقليل من الدخل الناتج عنه، وعليه فإن تأثير السياسة المالية في هذه المنطقة يكون جزئياً وبالتالي تكون فعاليتها غير كاملة⁽¹⁾.

- أما إذا كان التوازن يتحقق في المنطقة الكلاسيكية فإن انتقال منحنى IS إلى IS' يؤدي إلى تغيير نقطة التوازن من C إلى C' وهذا لن يؤدي إلى تغيير مستوى الدخل ($Y_3' = Y_3$) بل سيعمل على رفع سعر الفائدة من i_3 إلى i_3' وارتفاع هذه الأخيرة يعمل على تخفيض الاستثمار بمقدار يساوي تماماً الزيادة في الإنفاق الحكومي، وهذا يؤيد الفكر الكلاسيكي القائل بأن أي توسع في الإنفاق الحكومي العام لن يؤدي إلا تحويل كامل في استخدام الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي، أي أنه لن يؤدي زيادة حقيقية في حجم الموارد المستخدمة ومن ثم حجم الإنتاج، وهذا يعني أن السياسة المالية تكون عديمة الفعالية في المنطقة الكلاسيكية.

المبحث الثاني : المقارنة من حيث الفعالية بين السياستين المالية والنقدية

تعد السياستان المالية والنقدية من المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، وغالباً ما تضع الدولة أهدافاً اقتصادية محددة تسعى لتحقيقها عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية أو المالية أو خليط منها معتمداً في ذلك على درجات نجاح هذه السياسات في التأثير على النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول : مراحل تطور السياستين المالية والنقدية

عرف تطور هاتين السياستين عدة مراحل هي⁽²⁾ :

1/ المرحلة الأولى :

قبل حدوث الكساد الكبير وظهور الفكر الكينزي كانت السياسة النقدية هي الأداة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية والوسيلة الفعالة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، غير أن الكساد الكبير أوضح عجز السياسة النقدية بمفردها في مواجهة التقلبات الاقتصادية، حيث كان لها هدف وحيد هو تحقيق استقرار الأسعار بينما كانت السياسة المالية غير معترف بها في النشاط الاقتصادي.

(1) عبد النعيم مبارك، نعمة الله نجيب، محمود يونس، مرجع سابق، ص.363.

(2) فريد بن طالبي، مرجع سابق، ص.97. 98.

2/ المرحلة الثانية :

بتفاهم الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 وعجز النظرية الكلاسيكية في إيجاد تفسير لها، جاءت ثورة " كينز " بأفكار جديدة وأدوات بديلة لتحقيق أهداف مغايرة حيث عوض البحث عن استقرار الأسعار برزت مشكلة إنعاش الاقتصاد وتشغيل الطاقات المعطلة، وذلك باستعمال أدوات السياسة المالية، منها : الإنفاق الحكومي والدين العام والتي أثبتت نجاعتها في المساهمة في الاستثمار ورفع مستوى النشاط الاقتصادي في أوقات الكساد؛ وبالتالي أدرك الاقتصاديون أن السياسات النقدية لوحدها لا تستطيع إخراج الاقتصاد من هذه الوضعية، وبذلك تدرجت أهميتها وأصبحت تحتل المركز الثاني بعد السياسة المالية، فمثلاً في مسألة معالجة التضخم (وهي مشكلة تعالجها السياسة النقدية) كان يرى هانسن أن السياسة النقدية لا يمكن أن تكون هي الإجراء الأول بسبب عدم تمتع الجهاز المصرفي بدرجة عالية من المرونة، ومنه يجب محاربتة بأدوات السياسة المالية أولاً ثم بأدوات السياسة النقدية التي اقتصر استخدامها فقط في هذه المرحلة في الاحتفاظ بثبات سعر الفائدة عند مستويات منخفضة لتشجيع الاستثمار.

3/ المرحلة الثالثة :

منذ منتصف الخمسينيات كثر الجدل واحتدم النقاش بين أنصار كل من السياسة المالية والسياسة النقدية، فكلاهما يؤكد دوره الطبيعي في معالجة الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن السياسة النقدية بدأت تسترجع بعضاً من مكانتها نتيجة للعديد من العوامل منها : الرغبة في صياغة النظرية النقدية بحيث تأخذ في الحسبان مفاهيم حديثة للتوازن العام ويرجع ذلك لجهود " أسكار لانج " في ترجمة النظرية الكينزية للتوازن العام هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان للسياسة المالية مشاكلها إذ لم تعد قادرة على مواجهة مشاكل التضخم لأن محاربة التضخم – حسب السياسة المالية – يتطلب تحقيق فائضاً في الميزانية عن طريق تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات وهذا الأمر بالغ الصعوبة بسبب ما أخذته الحكومات على عاتقها من تأمين بعض الخدمات العامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى من الصعب زيادة الضرائب بسبب مقاومة الفئات الاجتماعية عن طريق النقابات.

ولهذا رأت الدول المتقدمة أنه ينبغي العودة لتطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وما يسمح للسياسة النقدية باستعادة مكانتها تدريجياً.

4/ المرحلة الرابعة :

في الفترة ما بين السبعينات والثمانينات " ظهرت في أمريكا مدرسة هامة للفكر الاقتصادي تحت زعامة " فريدمان " والتي تولت مهمة الهجوم على المدرسة الكينزية ومبدأ تدخل الدولة في النشاط

الاقتصادي، بل أرجعت كل الأزمات والمشكلات التي يعاني منها النظام الرأسمالي إلى الكينزية وما ترتب عليها من سياسات اقتصادية".

وكانت أهم ملامح فكر هذه المدرسة في أفكار فريدمان التي توضح أن المعروض النقدي هو العامل النقدي الكلي الوحيد الذي يجب أن تركز عليه السلطات النقدية إذا أرادت أن تكون لها رقابة فعالة على النشاط الاقتصادي. ويرى فريدمان أن السياسة النقدية وحدها دون غيرها من السياسات قادرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية وبالتالي إعادة السياسة النقدية للمواجهة من جديد، وبدأت السياسة المالية تفقد أهميتها نتيجة تفاقم عجزها في مواجهة ظاهرة التضخم وما صاحبها من بطالة خاصة في الدول الصناعية الكبرى رغم فعاليتها في ميادين أخرى.

وأمام هذه التطورات برزت مدرستين في الفكر الاقتصادي نشأ جدل كبير بينهما حول أهمية كل سياسة، الأولى تتمثل في المدرسة الكينزية، و الأخرى تتمثل في المدرسة النقدية.

الكينزيون أو الماليون يؤمنون بأهمية السياسة المالية في رفع مستوى النشاط الاقتصادي وأن لها دور القائد و يقبلون السياسة النقدية كأداة مساعدة في تحقيق الأهداف الاقتصادية، وعلى العكس يرفض النقدويون الاعتراف بأي دور للسياسة المالية رغم اعترافهم بأهمية دور الحكومة في تحقيق التنمية والاستقرار.

المطلب الثاني : الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية

تتحدد فعالية السياسة المالية والنقدية على أساس مقدرتها في التأثير على الدخل القومي والتشغيل (أي النشاط الاقتصادي)، فكلما كان التغيير في المستوى التوازني للدخل أكبر بالنسبة إلى تغيير معين في العرض النقدي (الضرائب أو الإنفاق) كانت السياسة النقدية (المالية) أكثر فعالية، وعليه فإن فعالية كل من هاتين السياسيتين متوقفة على عدة محددات هي :

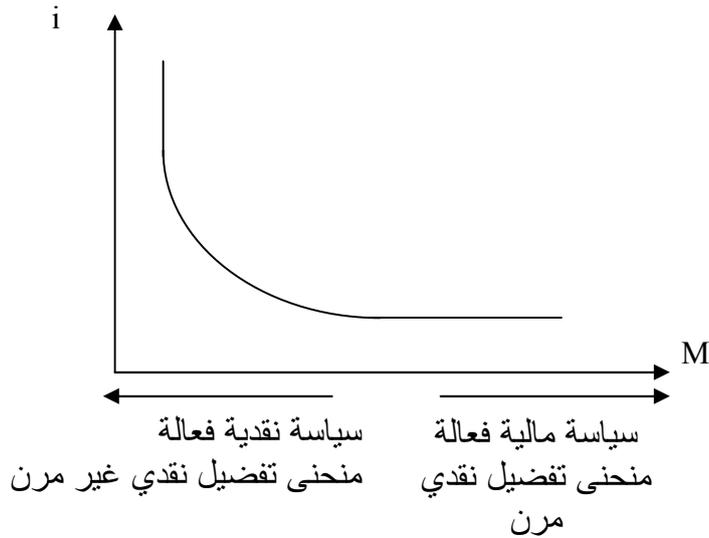
1/ مرونة الطلب على النقود بالنسبة للفائدة :

كلما كانت مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة أكبر، كانت فعالية السياسة النقدية أقل وفعالية السياسة المالية أكبر.

بما أن السياسة النقدية تعمل من خلال سعر الفائدة والاستثمار فإن أي زيادة في العرض النقدي ستؤدي إلى تناقص سعر الفائدة وتزايد الاستثمار، ومن ثم يتزايد الدخل، وكلما كان الطلب على النقود أكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة، كان الانخفاض في سعر الفائدة أقل، ومن ثم كانت زيادة الاستثمار والدخل أصغر، وبالتالي فإن السياسة النقدية تكون أقل فعالية⁽¹⁾.

وخلافاً للسياسة النقدية تكون فعالية السياسة المالية أعظميه، كلما كانت مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة أكبر، فزيادة الإنفاق الحكومي (أو انخفاض الضرائب) يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، لكن هذا الارتفاع يكون قليل كلما كان الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة أكثر مرونة، ومن ثم النقص في الاستثمار، وكلما كان الانخفاض في سعر الفائدة أصغر كان القدر الملغى من الزيادة في الإنفاق الحكومي أقل، وكانت الزيادة في الدخل أكبر وهذا يعني أن تأثير السياسة المالية على الدخل كبير، ويمكن توضيح ذلك من خلال منحنى التفضيل النقدي، (الشكل رقم (26))

الشكل رقم (26) : فعالية السياسة النقدية والمالية وفقاً لمرونة منحنى التفضيل النقدي



المصدر: مايكل ابدجمان، مرجع سابق، ص. 274.

(1) مايكل ابدجمان، مرجع سابق، ص. 272.

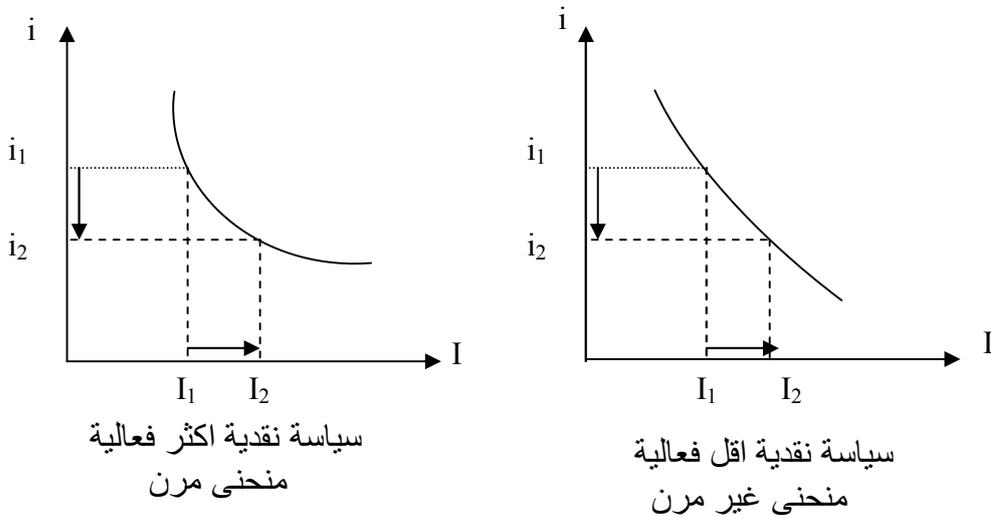
2/ مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة :

ويتمثل المحدد الثاني للفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، فكلما اشتدت مرونة دالة الاستثمار كانت السياسة النقدية أقل فعالية والسياسة المالية أكثر فعالية.

إن كل تغير يحدث في سعر الفائدة سيؤدي إلى تغير في الاستثمار, وبالتالي يؤثر على الدخل القومي أو النشاط الاقتصادي, وسيكون أثر هذا التغير أكثر قوة وفعالية كلما كان الإنفاق على الاستثمار أكثر مرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة أي كلما كان منحنى الكفاية الحدية مرناً.

فزيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وبالتالي زيادة الاستثمار لكن هذه الزيادة تكون أكبر كلما كانت مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة كبيرة وبالتالي زيادة أكبر في حجم الدخل والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (27) : فعالية السياسة النقدية ومنحنى الكفاية الحدية لرأس المال

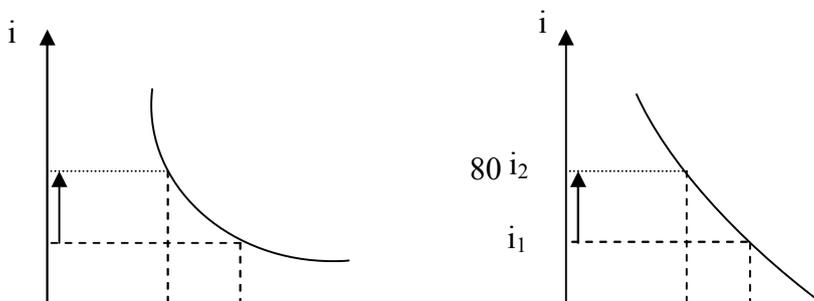


المصدر : سهير محمود معتوق , مرجع سابق, ص.160.

أما زيادة الإنفاق الحكومي (أو انخفاض الضرائب), ستؤدي إلى ارتفاع كلاً من الدخل وسعر الفائدة, وبما أن سعر الفائدة يتزايد, فإن الاستثمار يتناقص ويؤدي الانخفاض في هذا الأخير إلى إلغاء الزيادة في الإنفاق الحكومي جزئياً ومن ثم تقل الزيادة في الدخل, وكلما كانت دالة الاستثمار أقل مرونة بالنسبة لسعر الفائدة كان التغير في الاستثمار أقل ومن ثم كان الإلغاء الجزئي

أقل في الإنفاق الحكومي, وكان التغير أكبر في الدخل, وبالتالي تكون فعالية السياسة المالية أكثر, (الشكل رقم (28)).

الشكل رقم (28) : فعالية السياسة المالية ومنحنى الكفاية الحدية لرأس المال



i_2 i_1

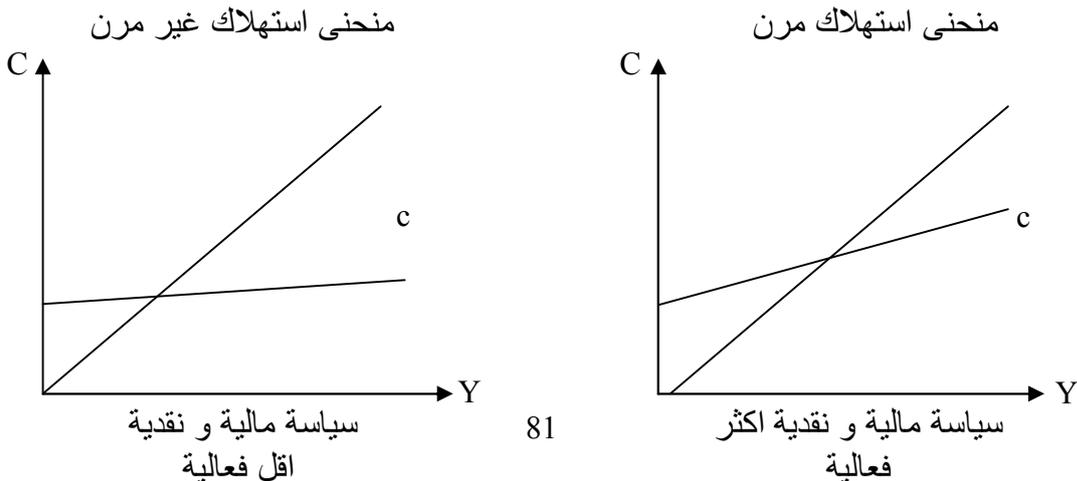
المصدر : من استنتاج البطالة بناءً على الشكل (27) والمعطيات السابقة.

3/ مرونة الاستهلاك :

إلى جانب المحددين الأساسيين السابقين, نجد محدد آخر لا يغير الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية بقوة, يتمثل في الميل الحدي للاستهلاك فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك عالياً (منحنى الاستهلاك مرن), تعاضمت كل من السياستين المالية والنقدية, والعكس صحيح إذا كان الميل الحدي للاستهلاك منخفضاً (منحنى الاستهلاك غير مرن), فبالنسبة للسياسة النقدية أي تغير في الاستثمار سوف يؤدي إلى تغير كبير في الدخل كلما كان الميل الحدي للاستهلاك أعظم (منحنى الاستهلاك مرن)⁽¹⁾, أما السياسة المالية فكل تغير في الإنفاق الحكومي, يؤدي إلى تغير في الدخل وهذا التغير يكون أكبر كلما كان الميل الحدي للاستهلاك أعظم (منحنى الاستهلاك مرن), (شكل رقم (29)).

(1) فوزي القيسي، مرجع سابق، ص.205.

الشكل رقم (29) : فعالية السياسة المالية والنقدية وفقاً لمنحنى الاستهلاك



المصدر : من استنتاج الطالبة بناءً على المعطيات السابقة.

وخلاصة القول, أن الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي, تتوقف على مرونة ثلاثة منحنيات هي :

- مرونة منحى التفضيل النقدي؛
- مرونة منحى الكفاية الحدية لرأس المال؛
- مرونة منحى الاستهلاك.

المبحث الثالث : التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

إن الهدف الأول للحكومة هو اتباع سياسة اقتصادية تحقق الاستقرار الاقتصادي وتعمل على الحد من التقلبات الدورية, ورغم النظرة المتكافئة لأهمية ودور كل من السياسيتين المالية والنقدية في العمل على الخروج من الأزمات الاقتصادية أو في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. إلا أن المزج بين هاتين السياسيتين أو ما يعرف بالسياسة المصاحبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة, أصبح ضرورة حتمية نظراً لطبيعة العلاقة الموجودة بين السياسيتين.

المطلب الأول : العلاقة بين السياستين المالية والنقدية

إن العمليات المالية والنقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة, والتنسيق بينهما أصبح ضرورة حتمية, ذلك أنهما قد يتعارضان مع بعضهما بصورة تضعفهما معاً وتمنع السلطات الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة, ويشدد على هذه الضرورة التداخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات, فللعمليات المالية الحكومية مداوات نقدية مباشرة, كتمويل العجز في الميزانية عن طريق الاقتراض من البنك المركزي وهي عملية تؤثر في سيولة الاقتصاد, وكذلك عمليات الحكومة في أدونات الخزينة والتي لها أثر في سعر الفائدة وفي سوق السندات.

كما أن الاختلاف الموجود بين السياسيتين المالية والنقدية زاد أهمية التنسيق بينهما ويمكن حصر أوجه الاختلاف في :

● إن تأثير السياسة المالية على الدخل ثم على الإنفاق (الطلب الكلي) تأثير مباشر يتحدد من خلال التغيرات في السياسة الضريبية والاتفاقية, أما تأثير السياسة النقدية على الدخل يكون بصورة غير مباشرة إذ أن الإجراءات والتدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية في تغيير حجم الائتمان وكلفته ستنعكس في النهاية على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الإنفاق والطلب الكلي⁽¹⁾.

● تتسم السياسة المالية بوجود ما يعرف بالفارق الزمني اللازم لتحقيق فعاليتها, إذ تحتاج لوقت أطول بالقياس إلى فعالية السياسة النقدية التي تستغرق وقتاً أقل. وتعود مرونة السياسة النقدية إلى إمكانية اتخاذ التدابير والإجراءات النقدية من قبل السلطات النقدية دون الحاجة إلى تغييرات دستورية وسن تشريعات حكومية جديدة على عكس السياسة المالية التي تستوجب في معظم الأحيان سن التشريعات وإجراءات التغيير الدستوري عند اتخاذ الإجراءات والوسائل المالية من قبل السلطات المالية, وأن المهم في هذا الشأن ليس الفرق الزمني في تحقيق فعالية كلتا السياستين و إنما الأهم من ذلك ينحصر في تحديد الفترة الزمنية المحصورة بين توقيت تدخل السلطتين النقدية والمالية وبين نتائج هذا التدخل نقدياً أو مالياً, ويمكن حصر هذا الفارق إلى

(1) ناظم محمد نوري الشمري, مرجع سابق, ص.464.

ثلاثة أنواع؛ النوع الأول يعرف بفارق الإدراك ويتمثل في الفترة الواقعة بين ظهور الحاجة إلى التدخل وإدراك الحاجة الفعلية إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير سواء نقدية أو مالية للتأثير على النشاط الاقتصادي, وهذا النوع من التدخل يتوقف على مدى توفر المعلومات والتنبؤات المستقبلية نسبياً, كما يتوقف على مدى تطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً. أما النوع الثاني فيعرف بالفارق الإداري المتمثل في الفترة المحصورة بين إدراك الحاجة إلى التدخل وبين تنفيذ التدخل فعلياً, أما النوع الثالث من هذه الفوارق الزمنية فيعرف بالفارق العلمي ويعبر عن الفترة بين تنفيذ التدخل الحكومي وبين النتائج الفعلية المحققة بسبب هذا التدخل.

● السياسة المالية تتمثل في سياسة الحكومية, أما السياسة النقدية تتمثل في سياسة البنك المركزي.

- الإجراءات المالية لها القدرة على تشجيع التوسع الاقتصادي وتقل هذه القدرة عند إيقاف التضخم. أما العمليات النقدية فلها أثر ضئيل في تشجيع التوسع, ولكنها قد تحد بصورة فعالة من الاتجاهات التضخمية (1).

ونظراً للتداخل والاختلاف بين الإجراءات المالية والنقدية فإن التنسيق بينهما من حيث الاتجاه والتوقيت أصبح أمراً ضرورياً ولا يمكن للسلطات أن تتغاضى عنه, لأن التغاضي عن ذلك يعني تقويت الفرصة على تلك السلطة لتحقيق ما تنشده من أهداف اقتصادية متمثلة في تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي و تحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة و تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب فيها هذه السلطة, بالإضافة إلى تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي.

المطلب الثاني : الآثار النقدية للسياسة المالية

ترتبط السياسة النقدية بالسياسة المالية من خلال الدور الذي تقوم به السلطات النقدية وبقية الجهاز المصرفي لتمويل العجز في الميزانية الحكومية, أو الدور الذي تقوم به الحكومة باستخدامها لفائض الميزانية.

(1) عبد المنعم علي السيد، مرجع سابق، ص.407.

1/ في حالة العجز :

فمن أجل التعرف إلى طبيعة الآثار النقدية التي تخلفها السياسة المالية نفترض أن ميزانية الدولة تعاني من العجز, ويمكن تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من الجهات الآتية :

البنك المركزي, البنوك التجارية, الأفراد.

1/ الاقتراض من البنك المركزي :

فإذا اقتضت الحكومة من البنك المركزي وزادت من إنفاقها فإن ذلك سيزيد من دخول الأفراد وبالتالي حجم الودائع لدى البنوك التجارية مما يزيد من قدرتها على الإقراض وبذلك يزداد عرض النقود, وبهذا لا يوجد فرق بين قيام الحكومة بالاقتراض من البنك المركزي لتمويل عجز ميزانيتها أو قيامها بتمويل هذا العجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد الذي يتولاه البنك المركزي باعتبار أن

النتائج الاقتصادية والنقدية المترتبة عن كلا الأسلوبين هي واحدة تظهر في النهاية بصورة زيادة حجم السيولة المحلية الموزعة بين البنوك والأفراد مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي بجانبه الاستهلاكي والاستثماري⁽¹⁾.

ب/ الاقتراض من البنوك التجارية :

أما إذا لجأت الحكومة إلى الاقتراض من البنوك التجارية لغرض تمويل عجز ميزانيتها، وكانت هذه البنوك تتوفر على احتياطات فائضة فإن قروضها للقطاع الخاص لن تتأثر بسبب الاقتراض الحكومي، وسيزداد عرض النقود بسبب التوسع في منح الائتمان وارتفاع دخول الأفراد، أما إذا لم تكن لدى البنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة، فعندئذ تقلص من قروضها إلى الأفراد والمشاريع ولكن لن يتأثر العرض النقدي بل سيبقى على حاله لأن البنوك ستستبدل القروض العامة بالقروض الخاصة، غير أن حجم الائتمان الخاص سيقبل وكلفته ستزداد نتيجة لذلك.

ج/ الاقتراض من الأفراد :

فإذا اقترضت الحكومة من الأفراد فإن العرض النقدي لن يتأثر، ذلك أن الودائع النقدية في حين أنها ستقل عندما يبتاع الأفراد لسندات الحكومية، إلا أنها ستزداد بنفس المقدار عندما يستلم الأفراد مدفوعات جديدة من قبل الحكومة تمثل دخولاً إضافية لهم.

(1) ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص.466.

ومما سبق يتضح أنه لا يمكن اعتبار هذه الأساليب لتمويل العجز في ميزانية الدولة تضخمية على الدوام، فقد تكون هناك طاقة إنتاجية فائضة، فيزداد الإنتاج دون الأسعار، كما أن العجز قد لا يؤثر على عرض النقود ثم على المستوى العام للأسعار خاصة عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الأفراد.

2/ في حالة الفائض :

أما إذا افترضنا تحقيق فائض في ميزانية الدولة بسبب زيادة حجم الإيرادات الحكومية عن النفقات العامة، فإنه يمكن للحكومة أن تستخدم هذا الفائض في عدة مجالات يمكن حصرها في⁽¹⁾ :

- قد يستخدم الفائض كإيداعات حكومية لدى البنك المركزي أو لتسوية ديون الخزينة الحكومية للبنك المركزي، وفي هذه الحالة سينخفض عرض النقد المتاح أمام الأفراد بسبب تقلص حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، وهو انكماش ناتج عن وجود الفائض نفسه، مما يؤدي

إلى تقليص حجم الائتمان وارتفاع كلفته، وقد يعمل البنك المركزي على مواجهة ذلك جزئياً عن طريق سياسة نقدية متساهلة.

- كما يمكن استخدام فائض الميزانية لزيادة ودائع الحكومة لدى البنوك التجارية مما يؤدي إلى زيادة قدرتها على التوسع في منح الائتمان، أما إذا رافق الإيداع الحكومي زيادة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الواجب على البنوك الاحتفاظ به لدى البنك المركزي فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض نسبي في حجم الائتمان المصرفي.
- أما إذا استخدمت الحكومة فائض الميزانية في إطفاء ديونها والخاصة بالبنوك التجارية بواسطة شراء السندات الحكومية من هذه البنوك، فإن احتياطات البنوك التجارية سترتفع إلى وضعها السابق مما يؤدي إلى زيادة قدرتها على منح الائتمان.
- أما إذا استعملت الحكومة الفائض لإطفاء ديونها لدى الأفراد أي شراء السندات الحكومية من الأفراد، فإن ذلك لن يؤثر على الاحتياطات النقدية للبنوك وذلك لأن ودائع الأفراد لدى البنوك ستزداد كلما أطفأت الحكومة جزء من سنداتهم وهكذا لن يكون هناك تأثير أيضاً على عرض

(1) عبد المنعم علي السيد، مرجع سابق، ص.ص. 411. 412.

النقد لدى الأفراد لأن الفائض سيعود كدفوعات لإطفاء الدين الحكومي العام الذي يحتفظ به الأفراد . وهكذا فإن تأثيرات الفائض على الاقتصاد تعتمد على طريقة استعماله، فبعض استعمالاته تؤدي إلى انكماش عرض النقد لدى الأفراد وحجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك، مما يدفع إلى تخفيض الإنفاق في القطاع الخاص وذلك بتقليل وفرة الائتمان وزيادة تكلفته ومن ناحية أخرى فإن استعمال الفائض لإطفاء السندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك التجارية قد يزيد فعلاً من عرض الائتمان .

وهكذا فإن الآثار النقدية التي تنشأ عن السياسة المالية تجعل من أهمية التعاون والتنسيق بين السلطة المالية والسلطة النقدية أمر ضروري وهذا يستوجب أن يكون هناك توافق بينهما، ليس فقط حول الأهداف التي يسعيان إليها وإنما أيضاً حول وسائل تحقيق هذه الأهداف .

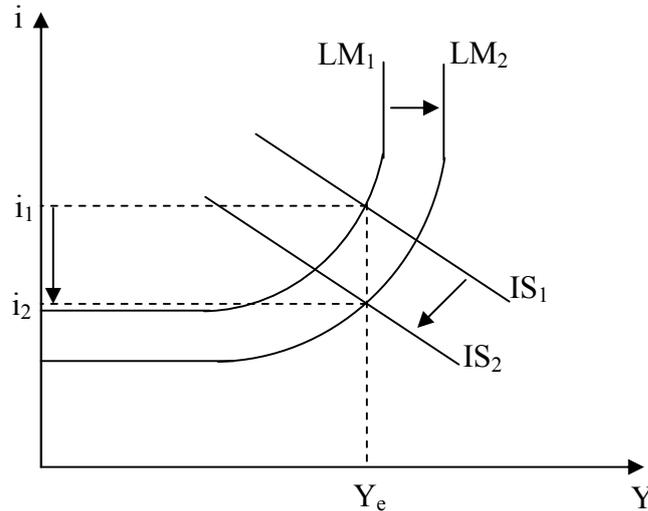
المطلب الثالث : دمج السياستين المالية والنقدية وفقاً لنموذج " IS-LM " :

يتم الدمج بين السياستين المالية والنقدية من خلال الجمع بين أدواتهما من أجل التأثير على الطلب الكلي، ويكون أثر الجمع هذا في الحالتين :

1/ الحالة الأولى :

عند تعاملان في اتجاهين مختلفين من أجل تغيير سعر الفائدة وتغيير مستوى الإنتاج دون تغيير مستوى توازن الدخل، وفي هذه الحالة قد يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب ومن ثم انتقال منحنى IS إلى اليسار، إلا أنه في نفس الوقت يمكن مواجهة مثل هذه الحالة عن طريق زيادة عرض النقود ومن ثم انتقال منحنى LM إلى اليمين وهذا ما يوضحه الشكل رقم (30)، فقد أدى التغيير المزيج من السياستين معا إلى انخفاض أسعار الفائدة (ارتفاع مستوى الاستثمار) وبقاء المستوى التوازني للدخل ثابت .

الشكل رقم (30) : أثر السياستين المالية والنقدية على سعر الفائدة



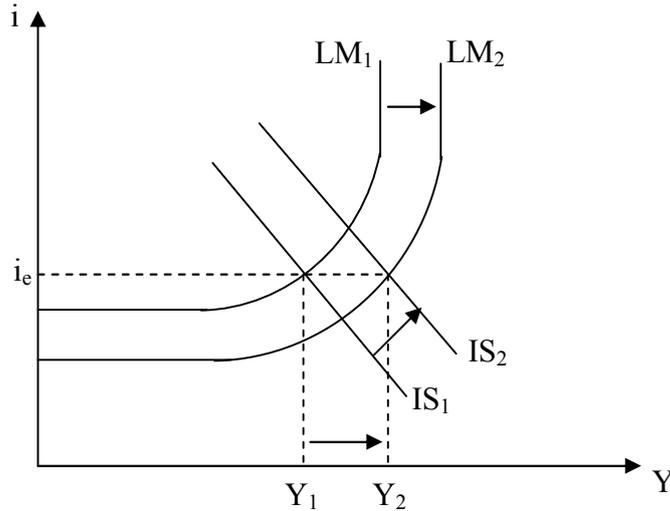
المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي.- مرجع

سابق، ص 311..

2/ الحالة الثانية :

عندما تعملان بنفس الاتجاه من أجل تحقيق التغير في مستوى الدخل التوازني دون تغيير مستوى سعر الفائدة، في مثل هذه الحالة يمكن زيادة الدخل الوطني دون المساس بمستوى سعر الفائدة عن طريق السياستين معا كما هو موضح في الشكل رقم (31)، فهذه الوضعية توضح حالة التمويل بالعجز عن طريق الزيادة في خلق النقود وبالتالي انتقال LM إلى اليمين وفي نفس الوقت الزيادة في الإنفاق الحكومي وبالتالي انتقال IS إلى اليمين .

الشكل رقم (31) : أثر السياستين المالية والنقدية على الدخل



Source :Michel Dévoluy, Op.cit, p.76.

وعليه فالترابط بين السياستين النقدية والمالية يجعلهما أكثر فعالية , وذلك من خلال العمل على التنسيق بين أهداف السياستين والعمل جنباً إلى جنب من أجل إعادة حالة الاستقرار للوضع الاقتصادي, فمثلاً في حالة التضخم تقوم السلطات النقدية بالتدخل عن طريق استخدام إحدى أدواتها للتأثير على المعروض النقدي (سحب الزيادة) من أجل التخفيف من حدة التضخم, ومنه فعلى السلطات المالية أن تتعاون مع هذه السياسة وتجتنب الإجراءات المضادة, مثل العمل على زيادة النفقات أو خفض الضرائب, و إنما على السلطات المالية العمل على انتهاج سياسة مالية انكماشية تتماشى مع أهداف السياسة النقدية, والعكس صحيح وبالتالي لا بد من وجود تنسيق بين السلطات المالية والسلطات النقدية في جانب اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الاختلالات.

المبحث الرابع : السياسة النقدية في الدول النامية

قبل التطرق إلى سير السياسة النقدية في الدول النامية يجب أن نتعرف أولاً على أوضاعها في تلك الدول والإصلاحات التي عرفتتها في المجال النقدي والمالي لما عرفه هذا المجال من تقلبات واختلالات.

المطلب الأول : أوضاع السياسة النقدية في الدول النامية

تستعين السياسة النقدية بمجموعة من الوسائل والأدوات النقدية لبلوغ أهدافها، إلا إنه تختلف أهميتها ودورها في الحياة الاقتصادية في النظام الاقتصادي والسياسي السائد في المجتمع، وتختلف أيضاً حسب مستويات التطور والتقدم الاقتصادي لمؤسسات وأجهزة النظام الاقتصادي، وتعتبر السياسة النقدية في الدول النامية أقل فعالية منها في الدول المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي، وعلاقته الاقتصادية الخارجية وما تعانيه من التأثير بالتغيرات الاقتصادية والنقدية التي تحدث في العالم الخارجي⁽¹⁾.

بالإضافة إلى ذلك، تنعكس الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي في الدول الزراعية على الأوضاع النقدية، ويؤدي إلى إضعاف السلطة النقدية في توجيه سياستها النقدية ففي موسم النشاط تزيد كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها وترتفع أسعار الفائدة وتنخفض احتياطات النقود ويحدث العكس

(1) عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص.115.

في موسم الركود، كما يجعل اعتماد هذه الدول على تصدير المواد الأولية عرضة لتقلبات في الطلب العالمي على هذه المواد، وهذا ما يجعل من السياسة النقدية عاجزة عن المساهمة كثيراً في تدعيم ونمو هذه الدول.

كما أن ضعف واختلال هيكل الائتمان القائم في البلدان النامية أدى إلى تقييد كل من مجال وفعالية السياسة النقدية، وهذا بسبب نقص الوعي المصرفي بها وهذا راجع لانخفاض الدخل وارتفاع الميل إلى الاكتناز وعدم انتشار البنوك في مختلف مناطق الدولة.

كما تتميز الدول النامية بضيق السوق المالية والنقدية وضعفها⁽¹⁾، وضيق نطاق الأسواق النقدية

فهو راجع إلى قلة التعاون بالأوراق التجارية وقلة ما يصدر من أدونات الخزانة و اقتصار

الأسواق المنظمة فيها أساسا على البنوك التجارية وأما ضيق الأسواق المالية فهو راجع إلى عدم انتشار شركات المساهمة وقلة ما تصدره هذه الأخيرة إن وجدت والحكومات والهيئات العامة من أوراق مالية، وضعف الوعي المالي للأفراد، وقلة المؤسسات المالية التي تقوم بتجميع موارد الادخار الوطني وتوظيفها في شكل اسهم وسندات، ويؤدي هذا الضيق في الأسواق النقدية والمالية إلى تقييد رقابة البنك المركزي على شؤون النقد عن طريق عمليات السوق المفتوحة وإعادة الخصم .

وبالرغم من هذه الأسباب التي تفسر ضعف فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية إلا أنه لا يمكن لتلك الاقتصاديات الاستغناء عن السياسة النقدية، بل أن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها كثير من تلك الاقتصاديات بالإنفاق مع صندوق النقد الدولي، تشير إلى أن السياسة النقدية أحد المحاور الرئيسية لتلك البرامج، بل أن الإصلاحات الاقتصادية تتجه إلى تقوية سوق النقد والمال والتحرير للعملة الوطنية وغيرها من الإصلاحات التي ستزيد من فعالية السياسة النقدية في تلك الدول مستقبلاً .

المطلب الثاني : الإصلاحات الاقتصادية في المجال النقدي والمالي في الدول النامية

إن إفرزات السياسة الداخلية في الكثير من الدول وخاصة النامية منها والتغيرات العالمية التي مست معظم الدول النامية ومنها الجزائر، تجلت مظاهرها بشكل واضح وجلي في مجموعة من الاختلالات التي أصابت اقتصاديات هذه الدول وأهمها : عجز في الموازنات العامة، عجز الموازين

(1) مروان السيمان وآخرون، مرجع سابق، ص.270.

التجارية، انخفاض في الاحتياطات، ارتفاع نسبة البطالة، ارتفاع التضخم، ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها، إضافة إلى اختلال القطاع المصرفي ...، فنظراً للوضعية التي وصلت إليها هذه الدول والتي تعيش مرحلة الانتقال من النظام المخطط إلى اقتصاد السوق كالجزائر، لم يبق عليها إلا اللجوء إلى المؤسسات الدولية الممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتبني سياستهما الإصلاحية والتي تضم برامج التصحيح الاقتصادي.

وتنقسم برامج التصحيح الاقتصادي إلى نوعين : برامج الاستقرار الاقتصادي وتكمن في تثبيت الاقتصاد، وتخص هذه البرامج أساساً التوازن بين العرض والطلب وتوازن القطاع الخارجي وتوازن الميزانية (أي توازنات الاقتصاد الكلي). أما برامج التصحيح الهيكلي، فتهتم بإحداث تغييرات في تشكيلة الإنتاج والتوزيع والتجارة والمؤسسات الرسمية والأنظمة وقوانين حقوق الملكية من أجل تحقيق زيادة مناسبة في النمو الاقتصادي، ويعتبر هذا الهدف هدفاً طويلاً المدى توضع لتحقيقه سياسات تسعى

إلى زيادة الموارد وتحسين استخدامها, إلى جانب توسع الطاقة الإنتاجية. وتتمثل هذه السياسات في سياسة إصلاح النظام المالي وأسواق العمل والسلع, والمؤسسات العامة, وهي سياسات تؤثر كلها في جانب العرض, بينما تعد أهداف برامج الاستقرار الاقتصادي أهدافاً للمدى القصير, لتحقيقها يتم تصميم سياسة تسمى سياسة إدارة الطلب وهي تؤثر أساساً في الطلب الكلي, وترتكز على السياسات المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف.

فالكثير من الدول النامية قامت في السنوات الأخيرة بإصلاح نظمها المتعلقة بالرقابة النقدية, من أجل استخدام أكثر نشاطاً لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة للتأثير على النقود والائتمان وأسعار الفائدة بطريقة مباشرة وذلك عن طريق إجراء تغييرات في أحوال السيولة المتعلقة بالبنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية, وتقوية الأسواق الثانوية لتوفير السيولة⁽¹⁾.

ومن أجل تقوية السياسة النقدية يجب أن يتواصل الإصلاح في كل من الإدارة النقدية وأدوات السياسة النقدية والسوق المالية, والعمل على توفير أكبر قدر ممكن من الاستقلال الذاتي للبنوك المركزية⁽²⁾.

(1) كورنغ هويي وونغ، "اصلاح أدوات السياسة النقدية"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 01، مارس 1992، ص.16.

(2) مارك سوينبورن وآخرون، "استقلالية البنك المركزي"، مجلة التمويل والتنمية، المرجع السابق، ص.19.

ولقد تباينت نتائج الإصلاحات التي تهدف إلى تقوية السياسة النقدية, إذ أظهرت نجاعة في الدول الآسيوية مبكراً, حيث في ماليزيا بدأت عملية تحرير معدلات الفائدة عام 1978, أما في إفريقيا أول الدول التي بدأت في عمليات تحرير لأسعار الفائدة نجد غامبيا وغانا وكانت في نهاية الثمانينات.

كما قامت كثير من الدول بعمليات إصلاح كان من أبرزها في مجال زيادة كفاءة السياسة النقدية التوجه نحو اعتماد السلطات النقدية بشكل أكبر على أسلوب الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية لتحل تدريجياً محل أسلوب التدخل المباشر الذي دل الواقع العملي على أنه أقل كفاءة في تمكين السياسة النقدية من بلوغ أهدافها المتمثلة في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وبناء مستوى ملائم من الاحتياطات. ومكافحة الضغوط التضخمية, وتنظيم مستوى السيولة المحلية بشكل يكفل تحقيق معدلات ملائمة من النمو الاقتصادي الحقيقي القابل للاستمرار, فالتدخل المباشرة رغم أنه قد

يحقق الأهداف النقدية الكلية المنشودة بسرعة إلا أنه يخلق تشوهات تضر بالاستثمار والنمو الاقتصادي أما الأسلوب غير المباشر الذي يعتمد على قوى العرض والطلب, فيجعل السوق النقدي بمنأى عن مثل هذه التشوهات الضارة.

وقد شملت الأدوات غير المباشرة استخدام نسب الاحتياطي الإلزامي في سياق يعزز من فعالية سوق فيما بين البنوك, وسعر الخصم, واتفاقيات إعادة الشراء للسندات الحكومية وأذونات الخزنة وشهادات الإيداع, وعمليات المقايضة في سوق النقد الأجنبي⁽¹⁾.

وكان التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة متماثلاً في معظم الدول العربية فبدأ العمل برفع أسعار الفائدة الاسمية وتبع ذلك الفور تحرير أسعار الفائدة على الودائع, أما تحرير معدلات الإقراض فقد تم بصورة تدريجية, وقد تم التوصل إلى تحرير كامل لأسعار الفائدة في أوائل التسعينات عدد من الدول العربية منها الأردن ومصر وتونس تبعها عدد آخر من الدول في منتصف التسعينات منها المغرب واليمن وقطر والجزائر, وأدى التحرير الكامل لأسعار الفائدة في ظل انخفاض معدلات التضخم الناتج عن اتباع سياسات تقييدية لإدارة الطلب إلى معدلات موجبة لأسعار الفائدة الحقيقية في هذه الدول⁽²⁾,

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2001، ص.149.

(2) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2000، ص.169.

كما تم بالتزامن مع تحرير أسعار الفائدة إزالة الضوابط المفروضة على تخصيص الائتمان المقدم من البنوك على مراحل.

ويمكن أن نصف عمليات الإصلاح التي تمت في تونس والمغرب أنها ناجحة⁽¹⁾, وجاءت هذه الإصلاحات في إطار برنامج التعديل الهيكلي لتحقيق جملة من الأهداف تمثلت في النمو الاقتصادي والاستقرار المالي, وقد قامت في إطار هذا البرنامج ابتداء من سنة 1986 :

- تقليص معدلات الفائدة وصولاً بها إلى مستوياتها الحقيقية؛
- استعمال الأدوات غير المباشرة والتخلي تدريجياً عن استعمال الأدوات المباشرة وإنشاء سوق المبادلات ما بين البنوك.

خلاصة الفصل :

نستنتج مما سبق أن كلتا السياستين المالية والنقدية مهمتين في النشاط الاقتصادي سواء كانت كل سياسة على حدى أو أثناء التكامل بينهما, باعتبارهما من أحد أهم أجزاء السياسة الاقتصادية, وأن كلتا السياستين قادرتين على قيادة النشاط الاقتصادي إلا أن هذا يستوجب توفير شروط ملائمة لها, وهو ما سعت إليه العديد من البلدان إلى توفيره, سواء كانت الدول التي تنتهج النظام الاقتصادي الحر أو الدول التي هي في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال تعزيز الإصلاحات النقدية والمالية.

وتلعب السياسة النقدية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ولتحقيق معدلات تضخم منخفضة, وكذلك في معالجة الاختلالات الاقتصادية, إلا أن فعاليتها تستوجب توفر شروط معينة لا تتوفر في العديد من الدول النامية لما تعانيه هذه الأخيرة من مشاكل واختلالات في هيكلها الاقتصادية والمالية والنقدية والتي بدأت في تطبيق الإصلاحات اللازمة لتحسين أوضاعها منها الاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية وبذل الجهود لتقوية استقلالية البنوك المركزية التي تعتبر شرطاً من شروط نجاح السياسة النقدية.

(1) عبد العلي جبيلي وآخرون، " إصلاح القطاع المالي في تونس والمغرب " .مجلة التمويل والتنمية، العدد 03 ، سبتمبر 1997، ص.16.